

اقتحام الشرطة و قوات الأمن لقرية « العميشة » في ضواحي مدينة « الأهواز »

عملية اعتقال واسعة في صفوف المزارعين

تحرك عاجل:

اقتحمت قوات الأمن و الشرطة يوم الأحد الماضي الموافق 81/8/5 في عملية استغرقت ثلاث ساعات قرية « موران » و الأراضي الزراعية المحيطة بها و اعتقلت عن ما يزيد 18 مزارعاً كانوا قد رفضوا بيع أراضيهم الزراعية لشركة قصب السكر التي رفعت شكوي ضدهم و استدعت الشرطة لغرض إرغامهم علي البيع .

و اشتبكت الشرطة مع المزارعين مما ادي الي سقوط اكثر من أربعة جرحي من الرجال و النساء جروح ثلاثة منهم طفيفة حين نقلت احدي النساء الي مستشفى المدينة اثر إجهاضها بسبب تعرضها للضرب و الخوف .

و أفادت الأنباء الواردة من مراسلنا الذي زار المنطقة بعد الحدث بأن استخدمت الشرطة غاز مسيل الدموع و الرصاص الحي لغرض تفريق المزارعين الذين تجمعوا في الاراضي المتنازع عليها و انهالت عليهم بالضرب مما أدى الي أيجاد حالات اختناق شديدة بين الاطفال و النساء و سقوط جرحي و هيمنة حالة الخوف و الهلع علي المواطنين .

و أكد مراسل الشورى ان الأراضي التي تدعي شركة قصب السكر بأنها بحاجة ماسة لها لغرض توسيع مشاريعها تبلغ 200 هكتاراً و ترجع ملكيتها الي ما يقارب 45 أسرة تتألف من 1025 نسمة لا تملك اي مصدر للرزق الا هذه الأراضي و تملك هذه الاسر مستندات و موثيق تدل علي ملكيتهم لهذه الاراضي و تدخل المدعي العقيد « نصيري » رئيس مغفر» السويسة « و قام بضرب النساء و المزارعين بحيث اثار اعتراض رجال القرية و تشديد حدة الاشتباك و تقع هذه الأراضي المتنازع عليها ضمن الخطة التوسعية لمشروع قصب السكر البالغ مجمل اراضيه 120000 هكتاراً و تم علي هذا الصعيد شراء اكثر من 200 هكتاراً في المنطقة نفسها بأسعار زهيدة تقدر بـ « 2200000 ريال » للهكتار الواحد و قد أكد المزارعون في لقائهم مع مراسل أسبوعية الشورى بأن وعدت شركة قصب السكر بأن تقوم بتوظيفهم بعد موافقتهم علي بيع الأراضي و قد اعدت قائمة مؤلفة من 150 مزارعاً عاطل عن العمل بسبب فقدان الأراضي الزراعية ولكن لم توظف بعد استلامها الا 20 شخصاً و ذلك بشكل موسمي غير دائم .

و قد تتجاوز انفس كل أسرة الـ « 25 » نسمة هذا ما جعل الوضع مأساوياً و تدفع المزارعين لمقاومة عملية البيع و أعرب أحد المزارعين بأنهم مستعدون لبيع الأراضي بشرط تعويضهم بأراضي زراعية أخرى لأن لم تأمن المبالغ التي تدفعها الشركة اي شئ بالنسبة لحياتهم و سوف يواجهون مأساة حقيقية إذا ما اقدموا علي بيع أراضيهم للشركة المذكورة و أعرب الناس عن شجبهم و استنكارهم الشديدين للأعمال التي قامت بها الشرطة و مما تعرضوا له من إهانات وشتائم من قبل قوات الأمن و طلبوا الجهات المعنية الحد من هذه الأعمال غير الإسلامية التي توجد فجوة كبيرة بين السلطة و المواطنين .

كما قامت الشرطة باعتقال « حاج خلاف نصاري » البالغ من عمر 96 عاماً و قد مارست معه العنف في عملية اعتقاله و أكد لنا « يونس برموي » و الد « سالم برموي » الذي قد لقي حتفه في اشتباك سابق في نفس المكان و للسبب نفسه بأن إذا ما استمرت الشركة بممارساتها العدوانية الظالمة فسوف تشتد المقاومة من قبل المزارعين و عليهم سماع صوتنا المبحوح الذي لم يلامس اسماع المسؤولين و طلب منا ان نوصل رسالته الي المعنيين بالأمر و خص بالذكر « الحاج جاسم شديد زاده » الذي عرف بموافقة الناقدة لهذا المشروع .

و قد تجمع اكثر من 20 مزارعاً في مكتب « حاج جاسم شديد زاده » ممثل مدينة الأهواز و طلبوا من النواب النظر في امرهم كما تجمعوا امام مكتب جريدة « همسايه ها » و جلبوا معهم شظايا من القتابل المسلية للدموع .

و تعاني قرية « العميشة » و القرى المجاورة و التي تقع علي بعد 10 كيلومترات من مدينة « الأهواز » من أزمات اقتصادية حادة بحيث رصدت حالات عديدة من سوء التغذية و فقر الدم الذي يأتي من خلال قلة المواد الغذائية .

من جانب آخر أكد « شديد زادة » في اتصال هاتفي مع «أسبوعية الشورى» بأن يعزم تقديم سؤال لوزير الداخلية في الأسبوع القادم و ذلك لسلوك غير القانوني الذي مارسته قوات الشرطة في هذه القضية و التي أثارت اعتراض المواطنين و قال ان من حق المزارعين عدم البيع و في المقابل علي الشركة ان ترضي المواطنين فالقانون لا يسمح بمصادرة الاراضي و ان الملكية الخاصة محترمة في الإسلام و الدستور . و اكد لنا بأنه ينوي أن يقدم شكوي او « تذكر دستوري » لرئيس الجمهورية في هذا الشأن و قد اجري « شديد زادة » الاتصالات مكثفة مع كافة المسؤولين المحليين و المحافظة و أوضح لهم الصورة و طلب منهم التحرك السريع بخصوص التعاطي الصحيح مع هذا الحدث.

اننا نناشد منظمة العفو الدولية وكافة المنظمات الحقوقية والإنسانية العالمية وكافة الخيرين والشرفاء في العالم للضغط على السلطات الإيرانية للكف عن ممارساتها الشوفينية والقمعية واللاإنسانية بحق شعبنا العربي الأحوازي في إيران.

دتمم سناً و عوناً للشعوب المضطهدة في العالم

01 نوفمبر 2002

منظمة حقوق الإنسان الأحوازية
Ahwazi Human Rights Organization (A.H.R.O)